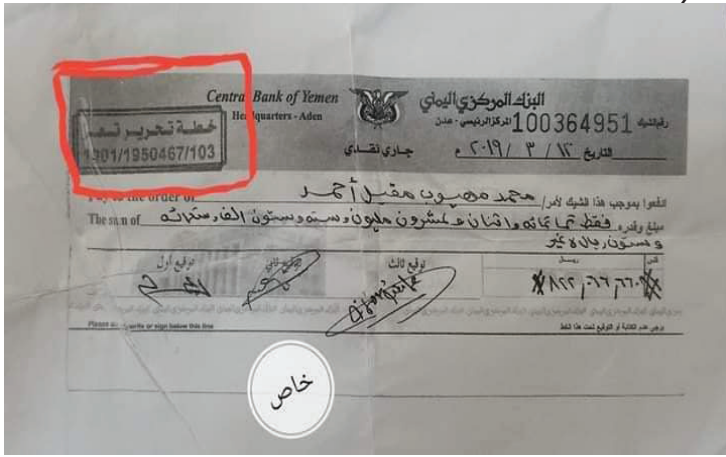


شيك بمبلغ (٨٢٢ مليون ريال) تصرف لقيادي إصلاح تحت بند تحرير تعز!



الأمناء / خاص:

في فضيحة مدوية ونهب علني للمال العام وفي وقت يعيش الشعب أسوأ أزماته يقوم تجار الحروب بنهب مبالغ مالية ضخمة من البنك المركزي تحت حجج وعناوين متعددة منها خطط تحرير تعز.

وفي أحدث فضيحة للرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة معين عبدالمك سعيد، وإثبات لتبديد الأموال والعبث بها ومنحها للفاستدين واللصوص، تسلم قيادي في حزب الإصلاح مبلغ (822 مليون ريال يمني) كجزء مما أسمى بحسب الشيك (خطة تحرير تعز).

الفضيحة المدوية كشفتها وثيقة عبارة شيك يحمل المبلغ الضخم تسلمه قيادي في حزب الإصلاح بتعز يدعى (محمد مهيب مقبل أحمد) يحمل رقم (100364951) بتاريخ 12/3/2019، وذلك تحت ذريعة (خطة تحرير تعز) التي تقف فيها قوات الإصلاح في تنسيق مع المليشيا الحوثية وتوجه لمحاربة المقاومة الشعبية السلفية.

ويؤكد مبلغ ضخم وبتأريخ حديث يعود إلى الشهر الماضي مارس 2019، تحت بند (خطة تحرير تعز

حكومة الفاسدين برئاسة معين محافظ البنك المركزي وإيقاف نزيف الأموال الذي يتعرض له الشعب في المحافظات المحررة دون حصوله على مرتباته أو علاواته التي تمكن الموظف من مجابهة الانهيار الاقتصادي وارتفاع الأسعار الجنوبي. ودأبت حكومة معين على السير في حكومة سلفها بن دغر في إهدار وتبديد الأموال وإشباع رغبات تجار الحرب والفاستدين وتقاسم الأموال من قبل فاسدي ولصوص الشرعية.

(ويتسلمه قيادي في حزب الإصلاح (إخوان اليمن) من حكومة معين عبدالمك سعيد والرئيس عبدربه منصور هادي. بأن الشرعية أصبحت خطراً حقيقياً وتحول من ينتمون إليها إلى (تجار حروب) يتلقون الأموال وينهبونها تحت اسم المعارك والتحرير في مناطق الشمال والتي لم يتحرر منها شبر خلال خمس سنوات.

ومن شأن مبلغ كهذا أن يتحول إلى رأي عام ومطالبات شعبية بإسقاط

بعد خلافات حادة بين الشيخ حسن الأجدع والمقدشي..

انسحاب لواء الشدادي من فرضة نهم

الأسلحة الثقيلة والسيارات التابعة للواء الشدادي أثناء انسحابه من فرضة نهم. الجدير بالذكر: إن اللواء هو الوحيد الذي ينتمي إلى المذهب الشافعي وهو الوحيد من ما يسمى بـ"إقليم سبأ".

الممثلة بالشيخ حسن غالب الأجدع المرادي وبين وزير الدفاع المعين حديثاً الفريق محمد المقدشي. وأضافت المصادر: إن الخلافات وصلت إلى الرمي وقتل أحد حراسات المقدشي وكذلك أخذ العديد من

الأمناء / خاص:

أكدت مصادر مطلعة انسحاب لواء الشدادي من فرضة نهم بعد خلاف حاد بين قيادة اللواء

انقسامات في صفوف الحوثيين بشأن الجنوب

لماذا تصر قطر على وصول الحوثيين إلى قاعدة العند؟

الأمناء / خاص:

قالت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" إن خلافات حادة وانقسامات حدثت خلال اليوميين الماضيين بين قيادات مليشيات الحوثي الانقلابية بشأن الجنوب.

وأوضحت المصادر: إن قيادات الحوثي انقسمت إلى طرفين، حيث يرى أحد الأطراف وهو الذي يقوده مهدي المشاط بضرورة التقدم صوب الجنوب وعدم التوقف إلا في قاعدة العند الجوية، فيما يرى الطرف الآخر التوقف في قعدة أو الحدود الشطرية السابقة وعدم التقدم عن هذه الحدود.

وكشفت المصادر في سياق إفادتها الخاصة لـ"الأمناء" بأن دولة قطر هي من تدفع بالمشاط للتقدم صوب الجنوب والسيطرة على قاعدة العند الاستراتيجية بغية تشكيل ضغط دولي على دول التحالف العربي وللرد على هجوم حفر على طرابلس.

وذكرت المصادر: إن الحوثيين دفعوا بتعزيزات كبيرة باتجاه الضالع بهدف تحقيق أي انتصارات ولتخفيف الضغط عن جبهات صعدة والساحل الغربي. مراقبون قالوا لـ"الأمناء": إن أي تقدم للحوثيين باتجاه الجنوب سوف يكون نهاية لتلك المليشيات.

عمل تخريبي منظم يهدد بإخراج محطات مصافي عدن عن الجاهزية!

عدن / الأمناء / خاص:

كشفت مصادر عاملة في مصافي عدن عن عملية تخريب منظمة تعرضت لها أجهزة التحكم في وحدة التقطير (1/2) من شأنها أن تتسبب بإعطاب المحطة وإخراجها عن الجاهزية.

وأوضحت المصادر في تصريح خاص لـ"الأمناء" بأن ليس باستطاعة أي شخص القيام بهذا العمل لافتاً بأنه - من خلال الكشف عن عملية التخريب - تبين أن من قام بهذا العمل التخريبي هو شخص متخصص حيث أخذ كيبيلات توصيل الهواء الداخل والخارج على المحطات وتم إعطاب 25 كنبترول في الورشة 1 وقراءة 10 كنبترول بورشة 2

وأكدت المصادر: إن عملية التخريب وأخذ الكيبيلات التي تعرضت لها المحطة لم تكن بهدف السرقة ولكن بغرض إخراج وحدات التقطير عن العمل وبالتالي إخراج المحطات عن الجاهزية.

وأوضحت المصادر أن أمن المصافي فتح تحقيقاً في الواقعة التي حدثت يوم السبت وتم الكشف عنها صباح الأحد مع بعض الموظفين. وطالبت المصادر الجهات ذات العلاقة التدخل لإيقاف عبث لوبي الفساد الذي يحاول جاهداً منذ فترة إيقاف عمل المصافي وإخراجها عن الخدمة لتمرير مشاريع خاصة والقضاء على هذه المنشأة الحيوية والمهمة.

العرادة يحول موارد مآرب لشركات بيع الطاقة التابعة لحزب الإصلاح (تفاصيل)

شوارع مدينة مآرب بالطاقة الشمسية" لمجموعة الأشغال التجارية والصناعية المنتمي لحزب الإصلاح. وتشير البيانات، التي قال موقع "نيوزيمن" إنه حصل عليها أن محافظة مآرب تشتري 120 ألف كيلوات في الساعة بسعر 4.7 سنتات للكيلوات، بمبلغ 5640 دولاراً في الساعة، وبإجمالي 153 ألفاً و360 دولاراً في اليوم، ليصل إجمالي ما تدفعه سلطات مآرب لشركات بيع الطاقة، بمحافظه مآرب 48 مليوناً و729 ألفاً و600 دولار في السنة، ما يساوي 25 ملياراً و583 مليون ريال.

وتقول سلطات مآرب، إن إنتاج مصافي صافر من الديزل يذهب لمحطات شراء الطاقة. وتفيد المعلومات المؤكدة، التي حصلت عليها "الأمناء" عليها، أن توليد 120 ألف كيلوات، يستهلك 34 ألفاً و286 لتر ديزل، بمعدل لتر لتوليد ثلاثة كيلوات في الساعة، و822 ألفاً و864 لتراً في اليوم، لبيح الاستهلاك السنوي لمولدات بيع الطاقة من الديزل 296 مليوناً و231 ألف لتر، بقيمة إجمالية 127 ملياراً و379 مليون ريال في السنة، ما يساوي 318 مليوناً و440 ألف دولار سنوياً.

بمسافة 50 كيلو من محطة مآرب الغازية إلى محافظة مآرب، وسيربط مديريات مآرب والجوف والبيضاء. وقال المصدر إن مشروع كهرباء مآرب يحتاج ستة وستة أشهر لتنفيذه، وسلطات مآرب تشتري الكهرباء من التجار بمبالغ باهظة على مر السنوات الأربع الماضية وتتوسع في شرائها حالياً.

وتقع في محافظة مآرب، التي دشنت مؤخراً مشروعاً جديداً لنهض من الأموال "مشروع إضاءة شوارع مدينة مآرب بالطاقة الشمسية"، أكبر محطة لتوليد الكهرباء في اليمن، محطة مآرب الغازية (1) بقدرة توليدية 350 ميغاوات، أوقفت وهي بكامل جاهزيتها عن توليد الطاقة منذ 2015، كما ترقد بجانبها 4 توربينات معرضة للهواء الطلق، خاصة بمحطة مآرب الغازية (2)، وتقدر طاقتها التوليدية المستقبلية 400 ميغاوات.

وتستحوذ شركتا "السعدي" و"الخران" التابعتان لحزب الإصلاح، فرع تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن، على عقود بيع الطاقة لسلطات مآرب بتوليد 120 ميغاوات - 120 ألف كيلو في الساعة، فيما أوكلت مهمة تنفيذ "مشروع إضاءة



وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، خوفاً من بطش حزب الإصلاح، أن كلفة مشروع كهرباء مآرب قد تم توريده إلى فرع البنك المركزي بمآرب قبل سنوات، وتم تعزيز المبلغ أكثر من مرة، لكن السلطات في مآرب لا تريد كهرباء من محطة مآرب الغازية التي تبلغ قدرتها التوليدية 350 ميغاوات. ويتمثل مشروع كهرباء مآرب، بمد خطوط النقل الأبراج - صافر مآرب-

يعادل ملياراً و529 مليون دولار، بسعر صرف 400 ريال للدولار. وقال مصدر مطلع بوزارة الكهرباء والطاقة إن سلطات محافظة مآرب، جمعت مشروع كهرباء مآرب، لصالح الشركات الخاصة ببيع الطاقة الكهربائية، مؤكداً: إن ما دفعته سلطات مآرب خلال أربع سنوات لشركات تأجير الطاقة، يفوق كلفة مشروع كهرباء مآرب المتعثر 31 مرة، والبالغ كلفته 49 مليون دولاراً!

مآرب / الأمناء / خاص:

في الوقت الذي تعصر المجاعة بطون ملايين اليمنيين، ويعيشون أسوأ أزمة إنسانية من صنع البشر؛ يقترب قلة منهم لدخول قائمة أثرياء العالم لو أفصحوا عن ثرواتهم، بعدما وجهت خيرات البلاد إلى جيوبهم، ويمارسون وظائف الدولة بقانونهم الخاص.

في محافظة مآرب النفطية والغازية، الخاضعة لسلطة حزب الإصلاح - فرع تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن- استحدث سلطان العرادة محافظ المحافظة، قانوناً خاصاً "أمول مآرب لأبناء مآرب" بموجب امتنع عن توريد موارد المحافظة إلى حساب الحكومة العام، ووردها لحسابات الشركات الخاصة، منها شركات بيع الطاقة الكهربائية.

ووفقاً للبيانات التي قال موقع "نيوزيمن": إنه حصل عليها من مصادره الخاصة، تدفع سلطات مآرب سنوياً لشركات بيع الطاقة الكهربائية 152 ملياراً و917 مليون ريال، ليتجاوز إجمالي المبلغ 611 ملياراً و669 مليون ريال على مر السنوات الأربع الماضية، ما